الناتج المحلي الإجمالي حوالي (- 22 %) في عام 92 / 93 وحوالي (- 16 %) عام 92 / 93 كما يمثل الحساب الجاري بدون التحويلات الرسمية حوالي (- 23,18 %) عام 92 / 93 و (- 22,7 %) عام 1995 م ويعزي العجز في الحساب الخارجي إلي الضعف الكبير في أداء الصادرات حيث تراوحت نسبة موارد الصادرات للناتج المحلي الإجمالي خلال 92 / 93 و 95 بين 6% و 8% في حين تراوحت نسبة الواردات في تلك الفترة بين 18,3 % و 17,8 % من الناتج المحلي الإجمالي .

تشكل الاعتمادات المرصودة المتزايدة لسداد أعباء الديون الخارجية في مواجهة التناقض المستمر لتدفقات الرأسمالية من الخارج خلال عشرة أعوام سابقة عبئا متزايدا علي الموازنة في الدولة انعكس سلبيا علي خدمات الصحة والتعليم والأمن وبرامج التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر في المجتمع في ذات الفترة شهدت التدفقات الخارجية للموازنة العامة انحسارا مستمرا بحيث حصل صافي التدفق للموازنة العامة سلبيا . وتشير البيانات إلي ارتفاع عبء الدين الخارجي علي الاقتصاد السوداني وفقا للجدول التالي : -

عبء الدين الخارجي

العام	المديونية الخارجية بملايين الدولارات	نسبة الدين الخارجي الي الصادرات	نسبة الدين الخارجي الي الناتج المحلي الاجمالي
1990	15,3	% 1936	% 36
1991	15,81	% 3127	% 59
1992	16,1	% 2272	% 188
1993	16,3	% 2852	% 200
1994	18,0	% 2450	% 191
1995	19,4	% 1830	% 390
1996	19,5	% 2130	% 278
1997	19,6	% 1789	% 202
1998	30,2	% 1488	% 240

المصدر :- بنك السودان العرض الاقتصادي 1997 م ص (17)

@ د عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان الطبعة الأولي 1998 م ص (105)

وباستقراء الأوضاع أعلاه يتضح لنا أن أزمة الديون الخارجية والخلل في ميزان المدفوعات مردها الأداء المتدني في الصادرات والتوسع في الاستيراد هذا إلي جانب ضعف وعدم الاستقرار في أداء التحويلات الخاصة . وقد تفاقمت أزمة القطاع الخارجي عندما تراجعت تدفقات القروض الخارجية الميسرة ولجأت الدولة إلي التمويل التجاري والتسهيلات . وإزاء هذا الموقف الخطير عجزت الدولة عن مقابلة الديون وأخذت متأخرات دفعيات القروض الخارجية تتراكم حيث بلغت نسبة المتأخرات إلي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 17 % عام 1996 م مما يؤكد صعوبة معالجة هذا الموقف من خلال موارد البلاد . وقد وقع السودان علي أربعة اتفاقيات مع دول نادي باريس خلال النصف الأول من عقدا لثمانينات وكانت الاتفاقية الأولي عام 79 شملت جدولة مستحقات أصول الدين والفائدة حتى عام 1981 م تدفع خلال عشرة سنوات والاتفاقية الثانية عام 1982 م اشتملت علي الدفعيات المستحقة حتى عام1981 م تدفع خلال عشرة سنوات منها 5سنوات الأولي فترة السماح . أما الثالثة تم التوقيع عليها عام 1982 م وغطت الدفعيات حتى 12131 عام 1983 م بالإضافة إلي المتأخرات من مستحقات الاتفاقيتين . إما الرابعة تم توقيعها عام 84 فقد اشتملت علي أسهل شروط نادي باريس إذ غطت الجدولة 100 % من المتأخرات المستحقة عام1983 م وديون السودان قصيرة ومتوسطة الأجل . وبذلك وصلت جملة الديون المجدولة عام 1983 م مبلغ (1,4010)مليون دولار . وكانت الجولة آخر محاولات نادي باريس لعجز السودان المتكرر عن الإيفاء بالتزامات الاتفاقيات السابقة بالإضافة إلي تدهور علاقات السودان بالصندوق منذ عام 1984 م . وتم إيقاف السحب من موارد الصندوق ثم اعتبار السودان دولة غير متعاونة وتجميد حقوق السودان التصويتية . وأخيرا تقدم المدير التنفيذي باقتراح لدي المجلس التنفيذي بإجبار السودان بسحب عضويته من الصندوق .

@ عبد الوهاب عثمان مرجع سابق ص (106)